

hossam maghraby



شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم



hossam maghraby



شبكة المعلومات الجامعية



شبكة المعلومات الجامعية التوثيق الالكتروني والميكرو فيلم



hossam maghraby



شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات



يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار



hossam maghraby



شبكة المعلومات الجامعية



بعض الوثائق الأصلية تالفة



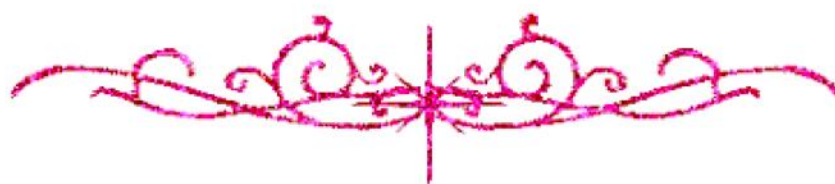
hossam maghraby



شبكة المعلومات الجامعية



**بالرسالة صفحات
لم ترد بالأصل**



B 16638

جامعة القاهرة

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

قسم الإدارة العامة

دور الوحدات المحلية في مواجهة مشكلة البطالة
دراسة مقارنة مع التطبيق على محافظة المنيا

رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراة الفلسفة في الإدارة العامة

الباحث

محمد محمد عثمان القليوبي

مايو 2011 م

إشراف

الأستاذة الدكتورة / شريفة فؤاد شريف

شريف

لجنة المناقشة والإجازة

أجازت لجنة المناقشة هذه الرسالة للحصول على درجة الدكتوراه في الفلسفة في الإدارة العامة بتاريخ الأربعاء الموافق 2011/5/25 م

الأستاذ الدكتور / خليل توفيق درويش أستاذ الإدارة العامة
كلية الإقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
رئيساً

الأستاذة الدكتورة / شريفة فؤاد شريف أستاذ الإدارة العامة
كلية الإقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
مشرفاً

الأستاذة الدكتورة / نهى محمد الخطيب أستاذ ورئيس قسم الإدارة العامة
أكاديمية السادات للعلوم الإدارية
عضواً من الخارج د. نهى الخطيب

الإسم : محمد محمد عثمان القليوبي

الجنسية : مصري

تاريخ الميلاد : 1968/7/31

جهة الميلاد : الجيزة - جمهورية مصر العربية

الدرجة : دكتوراة الفلسفة

التخصص : الإدارة العامة

المشرف : أ. د. شريفة فؤاد شريف

عنوان الرسالة : دور الوحدات المحلية في مواجهة مشكلة البطالة
دراسة مقارنة مع التطبيق على محافظة المنيا

ملخص

تعتبر ظاهرة البطالة هي إحدى أهم الأمراض الاجتماعية والاقتصادية التي تنخر في جسد الاقتصاد المصري، وإحدى أبرز الملفات التي تشغل اهتمام كافة القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في مصر، والتي تعمل على إيجاد صيغة لعلاجها أو على الأقل لبدء حراك اجتماعي وإصلاح سياسي واقتصادي شامل نحو رسم خطة في هذا المقام .

وتشكل البطالة الهاجس للمواطنين الذين يشكون من أنها مصحوبة بمشاكل اجتماعية ، ففي الوقت الذي تقول الحكومة فيه أن معدل البطالة يبلغ نحو 10% لكن التقديرات غير الرسمية تشير إلى مثلي هذا الرقم .. ومن ثم يساهم تطبيق اللامركزية على المستوى المحلي في محاولة توفير فرص عمل تحد من البطالة وتخفف من العبء على الدولة .

ومن ثم فهذه الدراسة تدور حول مدى مساهمة الوحدات المحلية في إحداث التنمية على المستوى الإقليمي الأمر الذي يساهم في خلق فرص عمل تمتص جزء من البطالة الموجودة ، أيضاً مدى مساهمة الوحدات المحلية في تنفيذ برنامج للتشغيل ، بمعنى السماح بتدفق رؤوس أموال إلى الوحدات المحلية كي تستخدم في مشاريع إنتاجية تجذب إليها الكفاءات من كافة التخصصات وتستوعب أعداد من الشباب في سن العمل وبالتالي توفر فرص عمل ، تساهم في التخفيف من حدة مشكلة البطالة على المستوى الكلي .

محمد محمد عثمان

دور الوحدات المحلية في مواجهة مشكلة البطالة
دراسة مقارنة مع التطبيق على محافظة المنيا
الكلمات الدالة: رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الإدارة العامة من الطالب / محمد
محمد عثمان القليوبي :

- البطالة
- وحدات الإدارة المحلية
- اللامركزية
- محافظة المنيا
- موازنة الإدارة المحلية

المستخلص :

خلصت الرسالة الى تعريف مفهوم البطالة على أنها تعبير عن قصور في تحقيق الغايات من العمل في المجتمعات البشرية ، وحيث الغايات من العمل متعددة ، تتعدد مفاهيم البطالة ، فيقصد بالبطالة السافرة وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه ، ولكنهم لا يجدون عملاً ، ويقتصر الاهتمام بالبطالة ، في حالات كثيرة ، على البطالة السافرة فقط ، لكن مفهوم البطالة ، أو نقص التشغيل ، يمتد إلى الحالات التي يمارس فيها الفرد عملاً ولكن لوقت أقل من وقت العمل المعتاد ، أو المرغوب ، وتسمى هذه الظاهرة البطالة الجزئية الظاهرة أو نقص التشغيل الظاهر ، ويمكن اعتبار نقص التشغيل الظاهر تنويعاً على صنف البطالة السافرة .. وأن اللامركزية هي النظام الإداري الذي يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) والهيئات والوحدات الإدارية الإقليمية أو مصلحية مستقلة قانونية عن الإدارة المركزية بمقتضى إكتسابها الشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة ، وهي تنطوي على ثلاثة أشكال عامتها هي التنازل ، التفويض ، عدم التركيز ، ويقصد بالتنازل هو نقل السلطة إلى حكومات محلية مستقلة ذاتياً أو شبه مستقلة ذاتياً والتفويض يعنى نقل المسؤوليات والخدمات والإدارة إلى الحكومات والمؤسسات المحلية ، وعدم التركيز يعنى توكيل تنفيذ البرامج الوطنية إلى الفروع الأدنى من الحكومة . ولكل نمط من هذه الأنماط مقومات سياسية ومالية وإدارية ، تتفاوت حسب درجة اللامركزية المطبقة

تعد اللامركزية أحد أهم الوسائل التي يمكن من خلالها تمكين المواطنين في المجتمع المحلي من المشاركة الفعالة والحقيقية في إدارة الشؤون العامة المحلية للمجتمعات التي يعيشون بها ، وأن نجاح اللامركزية يتطلب ضرورة مشاركة جميع الأطراف المعنية بها في تحديد أفضل شكل للامركزية وتطوير قواعد واضحة لها ، كما تتحقق التنمية المستدامة في الدولة مع توافر الوسائل الفعالة ، مع وجوب دعم الموارد الذاتية للإدارات المحلية بالمحافظة والحد من الإعانة المركزية ، مع تحديد دقيق وواضح لاختصاصات وسلطات الوحدات المحلية ، وتفعيل النصوص المتعلقة باللامركزية في القوانين الحالية ، فاللامركزية سوف تكفل مزيد من التحكم في الاقتصاد الكلي والتثبيت الهيكلي ، كما يجب الاهتمام بالزراعة حيث إن محافظة المنيا محافظة زراعية في المقام الأول ، أيضاً يجب العمل على تمويل المشروعات الصغيرة .

محمد عثمان القليوبي

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الى والدي زوجتي الحبيب الأستاذ الدكتور / فوزي لاشين ، الذي كان لي أباً من بعد أبي
رحمهما الله جميعاً ، والذي نهلت من علمه وأخلاقه في وقت تدرّ فيه العلماء وعزّت فيه
الأخلاق الكريمة

قائمة المحتويات

7	الإطار العام للدراسة
6	مقدمة :
25	الفصل الأول : وظائف واختصاصات الإدارة المحلية
27	المبحث الأول : تنظيم موازنة الإدارة المحلية
62	المبحث الثاني: اختصاصات ومسئوليات وحدات الإدارة المحلية
83	الفصل الثاني واقع مشكلة البطالة في الحالة المصرية
85	المبحث الأول : دور الدولة في تطبيق اللامركزية في وحدات الإدارة المحلية
102	المبحث الثاني : واقع مشكلة البطالة في مصر
119	المبحث الثالث : أثر تطبيق اللامركزية في وحدات الإدارة المحلية على معالجة مشكلة البطالة
138	الفصل الثالث الدراسة الميدانية
138	المبحث الأول : إجراءات الدراسة الميدانية
148	المبحث الثاني : تحليل وعرض نتائج الدراسة الميدانية
192	التوصيات
196	قائمة المراجع
	ملحق ، استثمار الإستبيان

فهرس الجداول

الجدول رقم 1 : قوة العمل ومعدل البطالة (15-64 سنة) خلال الفترة من عام 1994-2005

109	بالآلف
110	الجدول رقم 2 : واقع تطور البطالة في مصر حتى عام 2005
148	الجدول رقم 3 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب العمر
148	الجدول رقم 4 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب المؤهل العلمي
149	الجدول رقم 5 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب التخصص
150	الجدول رقم 6 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب الوحدة المحلية
151	الجدول رقم 7 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب مدى معاناة النظام المحلي في مصر من عدم الكفاءة
151	الجدول رقم 8 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب مدى وجود تفويض لبعض السلطات من الحكومة المركزية للوحدات المحلية
152	الجدول رقم 9 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب رؤيتهم لأشكال اللامركزية التي تحققت داخل المحافظة
153	الجدول رقم 10 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب مزايا اللامركزية الإدارية عند تطبيقها
154	الجدول رقم 11 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب مدى مساهمة اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية
154	الجدول رقم 12 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب دور اللامركزية في معالجة مشكلة البطالة
155	الجدول رقم 13 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب رؤيتهم لقيام اللامركزية بتقديم استراتيجية واضحة للقضاء على البطالة
155	الجدول رقم 14 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب قيام المحليات برسم الخريطة الاستثمارية
155	الجدول رقم 15 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب قيام المحليات بإعطاء الأولوية للشباب الذين يعانون من البطالة
156	الجدول رقم 16 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب قيام اللامركزية بمعالجة البطالة بعقد لقاءات للمجالس المحلية مع المؤسسات المعنية
157	الجدول رقم 17 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب تمكين اللامركزية للوحدات المحلية من تطوير مكاتب التشغيل
157	الجدول رقم 18 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب قيام الوحدات المحلية بوضع سياسة واضحة بالتنسيق مع جميع الأطراف المعنية بالقوى العاملة وسوق العمل
158	الجدول رقم 19 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب إمكانية قيام الوحدات المحلية بتقديم الإقراض للمشروعات الصغيرة للشباب من مختلف جهات التمويل الداخلية والخارجية والمصارف والبنوك المخصصة
159	الجدول رقم 20 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب قيام الوحدات المحلية بحث القطاع الخاص على الاضطلاع بدوره للمساهمة في امتصاص البطالة من خلال إقامة المشروعات الكبيرة
160	الجدول رقم 21 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب مشاركة المحليات والمجتمع المدني في توفير فرص العمل للشباب
161	الجدول رقم 22 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب قيام الوحدات المحلية بتوفير بدائل لتشغيل الشباب
162	الجدول رقم 23 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب فرص العمل المنتشرة داخل المحافظة
162	الجدول رقم 24 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب وضع محافظة المنيا هل محافظة صناعية أم زراعية ...
162	الجدول رقم 25 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب قيام الوحدات المحلية بدور واضح في الكشف عن أوجه البطالة الموجودة داخل المحافظة
163	الجدول رقم 26 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب خطة الوحدات المحلية بالمحافظة من حيث طرح مشروعات جديدة للشباب ، أو إعطاء أراضي لاستزراعها
164	الجدول رقم 27 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب حاجة الوحدات المحلية بالمحافظة للرجوع للحكومة المركزية عند تنفيذ هذه المشروعات الخاصة بالشباب
164	الجدول رقم 28 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب قيام الحكومة بوضع برنامج اللامركزية لتمكين الوحدات المحلية للعب دور تنموي ومدى وضوحه داخل المحافظة
165	الجدول رقم 29 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب قيام الوحدات المحلية بالمحافظة بوضع سياسة جديدة للتشغيل تتلاءم مع ما هو متوافر داخل المحافظة
166	الجدول رقم 30 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب النتائج المترتبة على التدخل من قبل الوحدات المحلية تحقيق طفرة في القضاء على أزمة البطالة

- الجدول رقم 31 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب مساهمة الوحدات المحلية في لعب دور في الحد من البطالة داخل المحافظة 167
- الجدول رقم 32 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب أهم أشكال فرص العمل التي وفرتها الوحدات المحلية .. 168
- الجدول رقم 33 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب المعوقات التي تحول دون قيام الوحدات المحلية بدور تنموي تواجه من خلاله مشكلة البطالة 169
- الجدول رقم 34 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب كون الزيادة السكانية تقف عائقاً أمام دور الوحدات المحلية في معالجة مشكلة البطالة 170
- الجدول رقم 35 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب كون سياسة التعيين والالتزام بتشغيل الخريجين سبباً من أسباب البطالة 170
- الجدول رقم 36 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب دور المحليات في برنامج الإصلاح الاقتصادي 171
- الجدول رقم 37 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب زيادة معدل الهجرة الداخلية إلى المدينة 172
- الجدول رقم 38 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب عدم وجود سياسة فعالة لاستخدام وتوزيع القوى البشرية 172
- الجدول رقم 39 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب التفاوت في توزيع الاستثمارات على المحافظات المختلفة 173
- الجدول رقم 40 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات سوق العمل 173
- الجدول رقم 41 : التوزيع النسبي للمبحوثين حسب المقترحات لتحسين وتطوير تطبيق اللامركزية في الوحدة المحلية وكيفية الحد من المعوقات التي تواجه التجربة في سبيل مواجهة مشكلة البطالة 174

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وأسأل الله أن يتقبل هذا الجهد المتواضع والذي أتمنى أن يكون لبنة تضاف في البناء الكبير الذي يشيده قسم الإدارة العامة بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، فما كان فيه من إضافة فبفضل ونعمة من الله عز وجل وما كان فيه من قصور فمن عندي وأتمنى على اساتذتي الأخذ بيدي لإزالة أسبابه استمرارا لمسيرتهم الداعمة لي ولزملائي من الباحثين .

الإطار العام للدراسة

مقدمة :

ينصب الاهتمام في الوقت الراهن على البطالة ومعدلاتها ، حيث تعنى حرماناً من الأجور والدخول وضياح لعائد التعليم والتكوين لسنوات طويلة ، وإحباط للعامل عن العمل الذي تحرمة البطالة من فرصته لاستكمال شخصيته وهويته ، فالبطالة قضية تهدد استقرار المجتمعات وتطورها السلمي .

ويعرّف البعض البطالة بأنها بوجه عام هي تعبير عن قصور في تحقيق الغايات من العمل في المجتمعات البشرية ، وحيث الغايات من العمل متعددة ، تتعدد مفاهيم البطالة فيقصد بالبطالة السافرة وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه ، ولكنهم لا يجدون عملاً ، وللأسف يقتصر الاهتمام بالبطالة ، في حالات كثيرة ، على البطالة السافرة فقط .

لكن مفهوم البطالة ، أو نقص التشغيل ، يمتد إلى الحالات التي يمارس فيها فرد عملاً ولكن لوقت أقل من وقت العمل المعتاد ، أو المرغوب ، وتُسمى هذه الظاهرة البطالة الجزئية الظاهرة أو نقص التشغيل الظاهر ، ويمكن اعتبار نقص التشغيل الظاهر تنويعاً على البطالة السافرة .

وتشير تقديرات المسؤولين في العام 2004م/2005م إلى أن البطالة تبلغ 9.9% (على الرغم من أن المعتقد على نطاق واسع أنها أعلى وتصل إلى 11%)، ونمو قوة العمل نحو 5.5-6% سنوياً، أو نحو 550 ألف شخص جديد يدخل قوة العمل كل سنة، وسوف تحتاج مصر إلى تحقيق معدل نمو حقيقي مستدام لإجمالي الناتج المحلي يبلغ على الأقل 7% سنوياً حتى تنخفض البطالة إلى مستويات يمكن التحكم فيها بدرجة أكبر⁽¹⁾.

والواقع أن البطالة قضية لها تجلياتها الاجتماعية بالرغم من أنها مسألة اقتصادية وبالنسبة للحالة المصرية فقد وصل معدل البطالة إلى 9.30% في 2006 (2.400.108 نسمة) مرتفعة عن معدلها المسجل في تعداد 1996 بنسبة 8.95% (1.538.008 نسمة). ومن الواضح أنه لكي تنخفض نسبة البطالة إلى 5% نحتاج إلى استثمارات لإيجاد فرص عمل جديدة تعادل 100 مليار جنيه باعتبار تكلفة الفرصة الواحدة 100000 جم ، وهذا أمر حتمي لأن نسبة البطالة

¹ - هالة محمد حافظ ، عواصم محافظات مصر العليا " .. دراسة ديموجرافية ، رسالة ماجستير ، جامعة سوهاج ، 2007 ، ص 45-46 .